



## قمة إفريقيا 2019 لقواعد البيانات المتسلسلة

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

21 نونبر 2019



السادة محافظو البنوك المركزية،

السيدات والسادة مسؤولو سلطات التنظيم،

السيدات والسادة الرؤساء والمدراء العامون،

زملائي الأعضاء،

أيها الحضور الكريم،

يسعدني كثيرا أن أستقبلكم اليوم بالرباط لحضور هذا المؤتمر الذي

ينظمه بنك المغرب ومركز Paris Europlace، بتعاون مع شركتي HPS

وTalan.

وإذ أشكركم على حضوركم المكثف، أودُّ في البداية أن أرحب بكم جميعا،

متمنيا مقاما طيبا بالمغرب للقادمين منكم من بلدان أخرى.

يندرج لقاءنا اليوم ضمن احتفالات بنك المغرب بالذكرى الستين لإنشائه،

التي انطلقت في شهر مارس الماضي بتنظيم مؤسستنا، بشراكة مع صندوق

النقد الدولي، لمؤتمر إفريقيا والشرق الأوسط حول التحول الرقمي وتنفيذ



أجندة بالي للتكنولوجيا المالية. وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدلُّ على الأهمية التي يوليها بنك المغرب لموضوع التحول الرقمي وتأثيره التدريجي على المشهد الاقتصادي والاجتماعي، ولتداعياته على الصعيدين الوطني والإقليمي.

### حضرات السيدات والسادة؛

لقد أحدثت التكنولوجيا المالية ثورةً في المشهد المالي، إذ أصبحت المنتجات والخدمات أكثر تنوعاً وأحسن جودة، وأصبح الولوج إليها أكثر سهولةً وأقل تكلفةً. كما عملت على تغيير العلاقات مع الزبناء وعلى تحويل وسائل الأداء وطرق التمويل وتحويل الأموال.

وتعدُّ تقنية قواعد البيانات المتسلسلة (Blockchain) بشكل خاص، وتقنية السجّل الموزّع (DLT) على العموم، أكثر التقنيات ثوريةً في هذا العقد، إذ لا تقلُّ أهميةً عن ظهور شبكة الإنترنت، بالنظر إلى آثارها التي قد تقلبُ المعايير، سواء في المبادلات الرقمية للقيم بين الأفراد أو في نماذج الأعمال.



وتُمكن هذه التقنية من تحسين الإنتاجية في مجموعة من القطاعات، بدءاً بالقطاع المالي ووصولاً إلى أسواق الطاقة، وسلسلات التوريد وتدير الملكية الثقافية والقطاع العمومي وغيرها. وبفضل قدرتها على تفادي الوساطة ودعم الشفافية وتعزيز قابلية التَّحَقُّق، فإن هذه التكنولوجيا ستساهم في تقليص كُلفة المعاملات، وضمان فعالية أكبر في سلسلات القيم الحالية، وفتح أسواق جديدة.

ولا يمكننا بالطبع الحديث عن قواعد البيانات المتسلسلة دون الإشارة إلى البيتكوين bitcoin الذي ساهم، منذ إصداره سنة 2009، في ولادة هذه التقنية. فقد أصبحت هذه الأصول المُشَفَّرَة اليوم الأكثر شهرة ضمن مثيلاتها، وفتحت المجال أمام مجموعة من الأصول المُشَفَّرَة الأخرى التي أطلقها فاعلون خواص بدعوى أنها تحمل صفة وسائل أداء، إن لم تكن عملات بديلة عن تلك التي تصدرها البنوك المركزية.

وكما لا يخفى عليكم، فإن الأصول المُشَفَّرَة تختلف عن النقود، بما فيها النقود الإلكترونية، بكونها لا تتوفر على وضع أو إطار قانوني خاص بها، ولا



تخضع لأي تنظيم. ونظرا لأنها تعتمد بشكل كبير على المضاربة، فإن حاملها يواجهون خطر التعرض لخسائر كبرى، كونها لا تُمَثَّل دينا أساسيا على الجهة التي أصدرتها. إضافة إلى ذلك، فإن التقلب الكبير الذي يميز الأصول المشفرة، إلى جانب قبولها المحدود، لا يشجع على استعمالها كاحتياطي قيمة أو كوسيلة أداء، ويجعل استخدامها كوحدة حساب أمرا صعبا.

واليوم، بظهور "العملات الرقمية المستقرة"، أصبحت البنوك المركزية والسلطات العمومية أمام تحديات جديدة. ذلك أن هذه العملات تحمل نفس "مزايا" الأصول المشفرة، فيما عدا خاصية التقلب، التي تمكنت هذه العملات من تفاديها من خلال ربط قيمتها بأصول "حقيقية". وما ردود أفعال بعض البنوك المركزية والسلطات العمومية على إصدار فيسبوك لعملة "ليبرا" إلا مؤشر على مدى جدية هذه الإشكالية.

في هذا الصدد، سارعت مجموعة الدول السبع إلى إنشاء فريق عمل لتدارس التحديات والأرباح والمخاطر المرتبطة بإصدار العملات الرقمية



المستقرة. وقد أورد هذا الفريق في تقرير أصدره قبل شهر أن هذه العملات قد تُسهم في تحسين الأداءات العابرة للحدود التي لا تزال تتسم ببطئها وارتفاع كلفتها وعدم شفافيتها، حتى في البلدان المتقدمة التي تملك أنظمة أداء داخلية شبه فورية ومنخفضة التكلفة. ومع ذلك، فإن إصدار العملات الرقمية المستقرة ينطوي على عدة مخاطر ترتبط بالخصوص بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والصمود أمام المخاطر الإلكترونية وحماية المستهلكين والمستثمرين. ثم إن سهولة الولوج إليها على نطاق واسع قد تطرح تحديات ومخاطر أخرى ترتبط أساسا بالاستقرار المالي وبتنفيذ السياسة النقدية.

أما على مستوى البنوك المركزية، فتجدر الإشارة إلى توالي الدراسات والتجارب للنظر في إمكانية اقتراح نسخة مُطوّرة للنقود الكلاسيكية، تكون "عملة" قائمة بذاتها وتحمل في نفس الوقت الشكل "الرقمي" للأصول المشفّرة. يطلق على هذه العملات اسم "العملات الرقمية للبنوك المركزية". في هذا السياق، خُص الاستقصاء الذي سبق وأنجزه بنك التسويات



الدولية سنة 2018 إلى أن حوالي 70% من البنوك المركزية المُستجِوبة قد حققت تقدما نسبيا في أشغالها المرتبطة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، مما يترجم الاهتمام البالغ الذي توليه البنوك المركزية لهذا الموضوع، والذي تتقاسمه أيضا كبرى المؤسسات المالية الدولية.

وقد أشارت المديرية العامة السابقة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، إلى هذا الموضوع في معرض كلمة ألقمتها خلال "مهرجان التكنولوجيا المالية" المنعقد في نونبر 2018 بسنغافورة، حيث دعت البلدان إلى التفكير في إمكانية إصدار عملة رقمية. فحسب السيدة لاغارد، من شأن هذه العملة تحقيق أهداف السياسة النقدية، خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي وأمن وحماية المستهلك واحترام الحياة الخاصة عند الأداء.

أما بنك المغرب، الذي يتتبع كافة هذا التطورات عن كثب، فإنه يعمل، بالتشاور مع هيئات التنظيم الوطنية الأخرى وباقي السلطات المعنية، على تدارس تداعيات هذه العملات على الصعيد الوطني سواء من حيث الفرص التي توفرها أو المخاطر التي تطرحها.



## حضرات السيدات والسادة،

لقد بات جلياً أن التكنولوجيات الجديدة تُوفّر إمكانيات عديدة لتطوير الخدمات المالية، لاسيما في الاقتصادات الصاعدة. فهي تساهم في تسريع الشمول المالي وتوسيع نطاقه ليشمل فئات النسيج الإنتاجي الأكثر هشاشة والطبقات الاجتماعية المُعوّزة، وذلك بفضل التغطية الواسعة لشبكات الهاتف المحمول وخدمات الأنترنت.

ففي تصريح جاء به الأمين العام للأمم المتحدة في نونبر 2018، أصبح بإمكان 1,2 مليار شخصا، في غضون ست سنوات، الاستفادة من الخدمات المالية بفضل التكنولوجيا.

أما مركز ماكنزي "Mckinsey" العالمي، فقد أورد في تقرير له سنة 2016 أن التكنولوجيا المالية قد تساهم، في أفق سنة 2025، في رفع الناتج الداخلي الإجمالي للبلدان الصاعدة بما يعادل 6%، أي 3,7 تريليون دولار، وخلق 95 مليون منصب شغل جديد. وفي المقابل، حسب نفس التقرير، فإن ملياري شخص و200 مليون مقابلة صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة





في البلدان الصاعدة لا يستفيدون من القروض، بينما تعاني الفئات المستفيدة من ارتفاع التكاليف.

لهذا، يعتزم المغرب استخدام التكنولوجيا المالية في تنفيذ استراتيجيته للشمول المالي، التي تهدف، طبقا للتعريف الذي اعتمدته مؤسستنا، إلى ضمان "ولوج عادل لكل الأفراد والمقاولات لمنتجات وخدمات مالية مُهيكلّة من أجل استعمالها بما يتلاءم مع حاجياتهم وإمكانياتهم، وذلك لتعزيز الشمول الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على حقوقهم وكرامتهم".

وتستند هذه الاستراتيجية الوطنية، التي أعدتها وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في إطار مقاربة مشتركة، إلى محورين رئيسيين يتعلقان بالتكنولوجيا المالية: (1) تطوير نماذج بديلة تسمح بالوصول إلى الفئات السكانية الأكثر عزلة، تتسم بانخفاض كلفتها وملاءمتها لخصوصيات هذه الساكنة، و(2) توفير الظروف اللازمة لضمان استعمال أوسع للمنتجات المالية، من خلال تسريع إلغاء الطابع المادي للأداء، خاصة بين الدولة والمستفيدين، وذلك بغية ترسيخ ثقافة الشمول المالي في سلوكيات الأسر



وتعزيز الثقافة المالية.

في إطار هذه الدينامية، عَمَدت مؤسستنا، بشراكة مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وباقي الأطراف المعنية، إلى تطوير آلية وطنية للأداء بواسطة الهاتف النقال تَتَّسِمُ بقابلية التشغيل المتبادل والآني، سعياً منها إلى تنويع العرض من حيث وسائل الأداء، وبالأخص إلى توسيع نطاق ولوج معظم السكان إلى الخدمات المالية.

ونحن أيضاً على وعي تام بالمخاطر الجديدة التي يطرحها التطور التكنولوجي، خاصة في ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن الإلكتروني، وكذا حماية المستهلك والبيانات الشخصية. وبصفتنا سلطة تنظيمية، فإننا مطالبون بفسح المجال للإبداع وتطوير خدمات مالية مبتكرة، مع ضرورة الحفاظ على متانة أنظمتنا المالية وتعزيزها وحماية المستهلكين والمقاولين على حد سواء.

لكن تحقيق هذا التوازن ليس بالأمر الهَيِّن، إذ يستدعي تحديد المخاطر وتصنيفها وتوقُّع الآثار المحتملة للابتكارات والأنشطة المالية الجديدة.



لذلك، فقد جعلنا منه إحدى الورشات الرئيسية لخطتنا الاستراتيجية  
2019-2023.

### حضرات السيدات والسادة،

لا يزال استخدام الإمكانيات التي تُتيحها التقنيات الثورية الجديدة في  
المجال المالي، على المستوى الإقليمي، في بداياته. إلا أن تعبئة بلدان العالم  
من أجل تشجيع وتطوير أنظمة التكنولوجيا المالية، خاصة عبر أجندة بالي  
للتكنولوجيا المالية، التي ينخرط فيها بنك المغرب بشكل تام، قد تساهم في  
توجيه أفكار وطاقات الفاعلين المبتكرين بشكل أفضل من أجل إنتاج  
خدمات مالية رقمية ذات جودة عالية وكلفة منخفضة ومخاطر متحكم  
فيها.

وبتنظيمنا لبرنامج الابتكار المفتوح من أجل الشمول المالي: التحدي الإفريقي  
لقواعد البيانات المتسلسلة «Africa Blockchain Challenge» على هامش  
هذا المؤتمر، والذي جرتَ مراجلُهُ النهائية هنا في الأيام الثلاثة الماضية،  
فإننا نُوجِّه رسالةً قويةً لمنظومتنا الوطنية والإقليمية. نحن في الاستماع



لكل من يحمل مشروعا ذي قيمة مضافة لنظامنا المالي، ومستعدون

لتقديم الأجوبة المناسبة للتساؤلات التي تتبادر إلى أذهانهم.

ولكم أسعدني الاهتمام الذي أبدته المقاولات الناشئة المغربية والإفريقية

لهذا البرنامج والأجواء الودّية التي مرّ فيها. لهذا، أود أن أهنيء المقاولات

المشاركة على تعبئتها وإبداعها وحسّها الابتكاري. كما لا يفوتني أن أنوّه

بمجهودات الفرق، التي سهرت على تنظيم هذا الحدث وقدمت للمشاركين

التأطير والمواكبة اللازمين.

حضرات السيدات والسادة،

إن برنامج هذا المؤتمر، الذي يشهد مشاركة محاضرين رفيعي المستوى،

سيُسلطُ الضوء لا محالة على التحديات التي تواجهنا، كما سيعمل على

إثراء النقاش الدائر حول هذا الموضوع الراهن.

أتمنى كامل النجاح لأشغال المؤتمر وأشكركم على تتبعكم.